المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية
ISSN(P) : 1142-2489
V2, Numéro 25, MARS 2026
REMEJE
المجلد 2، العدد 25، مارس 2026
ISSN(E) : 3085-4555
Revue Marocaine des Eudes Juridiques et Economiques

الديمقراطية التشاركية: المفهوم والخصائص

Participatory- democracy: concepet and characteristics

Youness Taoukinnout يونس توقينوت

طالب باحث في سلك الدكتوراه

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا

الملخص: تعد الديمقراطية التشاركية من المفاهيم الحديثة نسبيا في الفكر السياسي والقانوني،وقد تعددت تعاريف هذا المفهوم تبعا للمرجعيات الفكرية والسياسية، لذلك فهذه الورقة البحثية ستركز بالأساس على تعريف الديمقراطية التشاركية،وتمييزها عن بعض المفاهيم المشابهة لها كالديمقراطية المباشرة،والديمقراطية التمثيلية،والديمقراطية التداولية،والحكامة التشاركية، والمشاركة السياسية. فأمام هذا التداخل بين المفاهيم أضحى من الصعب إعطاء تعريف واحد وشامل لمفهوم الديمقراطية التشاركية. كما أن لهذا المفهوم خصائص تلتقي كلها في تفعيل سياسة القرب، وإشراك المواطن والمنتخب المحلي في تدبير الشأن العام،وبلورة السياسات العمومية.

كلمات المفتاح: الديمقراطية – التشاركية.

Abstract: Participatory democracy is a relatively modern concept in political and legal thought, and definitions of this concept have varied according to intellectual and political references. Therefore, the research paper will primarily focus on defining participatory democracy and distinguishing it from some similar concepts. Like direct democracy, representative democracy, deliberative democracy, participatory governance, and political participation, and given the overlap between these concepts, it has become difficult to provide a single, comprehensive definition of the concept of participatory democracy.

This concept also has characteristics that all converge in activating the policy of proximity and involving the citizen and the local elected official in managing public affairs and formulating public policies.

Keyword: Participatory- democracy.

مقدمة:

لا تعتبر الديمقراطية التشاركية مقاربة جديدة في التفكير النظري، كما هو الحال في المطلب التطبيقي لها، فقد أشار الفيلسوف الانجليزي (جون لوك) إلى نقائص الديمقراطية التمثيلية حين ربط شرعية السلطة بشرعية الرأي العام، التي يؤسسها المواطنون في حد ذاتهم المناط بهم مسؤولية تتجاوز مجرد التصويت لاختيار ممثليهم إلى مراقبة نشاطاتهم ومحاسبتهم على أدائهم السياسي، فالديمقراطية التشاركية تعتبر آلية فاعلة لحل المشاكل عن قرب، وضمان انخراط الجميع في تطوير التدبير المحلي عن طريق التكامل بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية وتنمية الإرادة السياسية لدى المنتخبين، بإشراك المجتمع المدني على أساس أنه شريك اجتماعي يتأثر بالقرارات المتخذة من طرف السلطة سواء محلية أو مركزية، والعمل على توفير الأمن الاجتماعي والتربية على ثقافة التوافق والتعايش والأخذ بعين الاعتبار حاجيات الجميع، أن محاولة خلق هذه الحيوية في الممارسة السياسية، يدخل ضمن الطابع التطوري للديمقراطية، أو ما يعرف بالديمقراطية المستمرة [1].

وعليه، ففي الورقة البحثية التي سأتقدم بها تهدف بالأساس إلى سيتم التركيز بالأساس مفهوم الديمقراطية التشاركية، وخصائصها. وذلك من خلال مطلبين.

المطلب الأول :تحديد مفهوم الديمقراطية التشاركية

قبل تحديد مفهوم الديمقراطية التشاركية، يجب أن نمر على الأصل في المصطلح ألا وهو الديمقراطية، التي تعد من أهم الموضوعات، والتي شغلت رجال الفكر والساسة عامة والفلاسفة خاصة، لذلك لا يجد فيلسوفا إلا وقد أعطى للديمقراطية قسطا في مشروعه الفكري والفلسفي على مر التاريخ وقد برزت هذه الفكرة، وتجلت بوضوح لدى فلاسفة العصر الحديث، فمنهم من أيدها ومنهم من رفضها، ولكل منهم وجهة نظر مدعمة بالأدلة والحجج، وذلك تبعا للظروف التي عاشها أو تأثر بها مجتمعه [2].

لقد أصبح مفهوم الديمقراطية التشاركية من المفاهيم الأكثر تداولا في الحياة السياسية، مثله في ذلك مثل باقي مفاهيم العلوم الاجتماعية التي تتطور وتختلف حسب السياق كالمجتمع المدني والمواطنة والديمقراطية، حيث تجد صعوبة التعريف والإحاطة به فمفهوم الديمقراطية التشاركية هو من بين المفاهيم التي شغلت الكثير من علماء السياسة، وفيها يشارك المواطنون مشاركة مباشرة لا من خلال نوابهم – في رسم السياسات العامة وصنع القرار، لأن الشيء الأصيل في السياسة هو المشاركة من قبل مواطنين يتمتعون بالمساواة، وأما الباقي فهي همجية واستبداد على حد قول أستاذ النظرية السياسية " اندرو اراتو [3].

فالديمقراطية التشاركية تستهدف تعزيز دور المواطنين في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي، وتمديد حدود حق المواطنين في التصويت وعضوية المجالس المنتخبة، ليشمل الحق في الاستشارة والتتبع والتقييم، كما عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها

---

[1]– غيتاوي عبد القادر وبخدا جلول، " الديمقراطية التشاركية بين النظرية والتطبيق "، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 09 مارس 2019، ص 68 .

[2]– يورجن هابرماس، " الأخلاق والتواصل " الشومر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2012، ص187.

[3]– أندرو أراتو، "السيادة الشعبية و تهديدات الرأسمالية" ، راجع الموقع الالكتروني:http://www.rcsetdoc.org/hr/arte hanafi.pin ، تاريخ التصفح 12/01/2026 .

المشاركة التي تعني أن يكون للجميع دور في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أو من خلال مؤسسات وسيطة[1] .

وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الديمقراطية التشاركية من خلال(الفرع الأول)، على أن يتم التطرق إلى مقاربة المفهوم في (الفرع الثاني)

الفرع الأول :تعريف الديمقراطية التشاركية

الديمقراطية التشاركية هي نتاج مباشر لعدم قدرة السياسات العمومية على تحقيق العدالة الاجتماعية والتصدي للتأثيرات السلبية وإعادة هيكلة الفعل العمومي وإشراك مختلف الفاعلين في الشأن المحلي .

إن الأخذ بالديمقراطية التشاركية والدعوة إليها جاء نتيجة الانتقادات المتكررة والمتزايدة للنظام النيابي الذي لم يعد يوفر للمواطنين مكانة لائقة في الحياة السياسية سواء من الناحية المحلية أو الوطنية خاصة أن دور الناخب، ينتهي بمجرد الانتخاب ولقد استعملت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية مثل" الأرجنتين "و"البرازيل "هذا النموذج خلال فترة السبعينات خاصة في مدينة" بورتو أليغري "البرازيلية التي تشكل نموذجا راقا في الديمقراطية التشاركية [2].

فالديمقراطية التشاركية تعتبر من بين أهم الآليات التي يتم من خلالها العمل على ضمان مشاركة المواطنات والمواطنين في مسلسل اتخاذ القرارات العمومية، ومن بين أهم المداخل الفعالة لتحقيق المشاركة المدنية المواطنة في مجال السياسات العمومية، كما أن المشاركة المواطنة في اتخاذ القرارات العمومية، تعتبر مدخلا أساسيا لضمان الانخراط الإيجابي للمواطنات والمواطنين في تدبير الشأن العام، وفي نفس الوقت ألية هامة لتقييم السياسات العمومية على المستويين الوطني والمحلي. ذلك ما سيتم التطرق إليه من خلال فقرتين.

الفقرة الأولى: التعريف الإجرائي للديمقراطية التشاركية

تفيد – الديمقراطية التشاركية – في الاستخدام العام والواسع كل الإجراءات والأدوات والأجهزة التي تدعم المشاركة المباشرة للمواطنين في الشؤون الحكومية، عن طريق الميزانية التشاركية ومجالس الأحياء، وهيئات المحلفين، وإجراءات التشاور والنقاش العمومي، وبمعنى أدق في عملية استشارة المواطنين في اتخاذ القرارات والإسهام في مراقبة السياسات العمومية من حيث الاستشارة، والمراقبة، واتخاذ القرار .

فالديمقراطية التشاركية هي المدلول الحديث للديمقراطية، إلا أن تعريفها يقتضي شرح و تعريف مصطلح المشاركة حتى يتسنى فهم محتواها، و عليه فإن المشاركة بمفهومها اللغوي تعني "المساهمة أما المفهوم الاصطلاحي لعنصر المشاركة فهو :" أي عمل تطوعي لا يهدف إلى الربح والمصلحة من طرف المواطن، للتأثير على اختيار السياسات العامة وادارة الشؤون العامة أو اختيار

[1] – عبد الله المنصوري الديمقراطية التشاركية والتدبير المحلي نحو مقاربة جديدة للتنمية المحلية "المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 2018، ص.17 .

[2] – منى كريف، باحثة تونسية، " الديمقراطية التشاركية الواقع و الافاق" ، مركز الدراسات الاستراتيجية و الديبلوماسية،" راجع الموقع الالكتروني: tips//www.cnds-center.com/تاريخ التصفح 12/01/2026

القادة السياسيين على أي مستوى حكوميا كان أو محليا أو قوميا، كما أن المشاركة تعني ذلك " الحق المخول لكل من الجنسين الرجل و المرأة لإبداء الرأي بصورة مباشرة أو غير مباشرة و ذلك بطريقة ديمقراطية حول البرامج والسياسات والقرارات ."

إن مصطلح الديمقراطية هو في الأصل مشتق من الكلمة اليونانية Demokratia و التي تعني " حكم الشعب" ، وهذا المصطلح مركب من كلمتين " Démos وتعني الشعب " و " Kratia تعني السلطة أو الحكومة" ، وبذلك تعنى الديمقراطية حكومة الشعب[1]، إن أولى إرهاصات الديمقراطية ظهرت في مدينة اليونانية، القديمة، حيث خلقت العديد من التنظيمات السياسية كالمؤتمر العام ومجلس الخمسمائة والمحاكم المتعددة، وبالتالي بروز مفهوم المشاركة الذي يعرف حسب معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية على أنها " تعاون فرد مع فرد آخر أو بعض الأفراد مع البعض الآخر في إنجاز عمل مشترك[2] .

إن تاريخ الفكر السياسي لم يعرف، ولا معجم المصطلحات و مفاهيم علم السياسة كلمة شغلت دلالتها اهتمام جمهور الباحثين وصانعي السياسة [3]، في العالم حتى أصبحوا لا ينامون ولا يستيقظون إلا عليها، مثل كلم ة الديمقراطي وهذا منذ آلاف السنين.

إلا أن الملاحظ خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، هو أن الاهتمام بقضية الديمقراطية أصبح كبيرا، ويرجع هذا كله إلى كون العالم يجتاز مرحلة حاسمة في تطوره الحضاري بشكل عام هذا من جهة، و من جهة ثانية أصبح العالم قرية صغيرة، فما يحدث في الشرق أو في الغرب أو في أي جزء من العالم تجد له أصداء سريعة في الأجزاء الأخرى من العالم .

فالدراسات التي تناولت الديمقراطية التشاركية تعرفها بأنها نظام يمكن من مشاركة المواطنين في صنع القرارات السياسية ذات الأولويات بالنسبة إليهم عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة والمشكلات المطروحة، كما تتفق على أن الديمقراطية التشاركية تتبنى مفهوما جوهريا يأخذ بعين الاعتبار دور المواطنين في المشاركة في صنع القرار السياسي وتدبير الشأن العام، كما أنها تتسم بالتفاعل بين المواطنين والحكومات أو المستشارين المحليين، وأنها مكملة للديمقراطية التمثيلية، هذا التصور الأخير ليس هناك اتفاق بشأنه، فحسب، انطوني جيدنز عالم الاجتماع البريطاني " ليست الديمقراطية التشاركية – امتدادا للديمقراطية التمثيلية أو الديمقراطية الليبرالية ولا حتى مكملة لها ولكنها من خلال التطبيق تخلق صيغا للتبادل الاجتماعي (المقصود هو الأدوار الاجتماعية) " والذي وفق تصوره " تساهم موضوعيا وربما بشكل حاسم في إعادة بناء التضامن الاجتماعي.

فقد عرف الدكتور عبد الهادي الجوهري المشاركة على أنها: " العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف" [1]

[1] – داود نبيلة، " الموسوعة السياسية المعاصرة " مدارس سياسية، مصطلحات، منظمات وهيئات، قضايا القرن العشرين، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1991م، ص27.

[2] – محسن الندوي، " الديمقراطية التشاركية :المفهوم النشاة الآليات" ، مطبعة الخليج العربي تطوان، الطبعة الأولى 2018 ص 12.

[3] – إسماعيل علي سعد والسيد عبد الحليم الزيات،"المجتمع والسياسة " دار المعرفة الجامعية المصرية سنة 2003، ص 331-332.

ليس من السهل إعطاء تعريف دقيق لمفهوم الديمقراطية التشاركية بنفس مقدار سهولة استعمال المصطلح سواء على الصعيدين النظري أو العملي، فهناك جانب من الفقه يرى أن الديمقراطية التشاركية هي دعامة إضافية لتحسين أداء الديمقراطية التمثيلية جاعلة من الفرد محور اهتمامها، وذلك عبر توسيع وتعميق أشكال التشاور مع المواطنين من أجل تحسين القرار العمومي من جهة، ومن جهة ثانية تطمح إلى الرفع من جودة النقاش العمومي [2].

وقد أثار موضوع الديمقراطية التشاركية نظرا لطابعه الحديث، اهتمام العديد من العلماء الذين سعوا إلى تبيان مفهومها من خلال محاولتهم لتعريفها، إلا أن وضع تعريف جامع ومانع أضحى أمرا صعبا وذلك عائد لطابعها دائم التغيير، لكن هذا لم يمنع من وضع جملة من التعاريف نذكر منها " :مساهمة المواطنين فى الإدارة وهم يشاركون في إصدار القرارات ليس بصفتهم عاملين، وإنما بصفتهم مستفيدين أو مستعملين للمرافق العمومية باعتبارهم عنصرا مكونا للإدارة حتى تأتي قراراتها معبرة ومترجمة لحاجياتهم الواقعية" [3].

ويرى جانب من الفقه من أمثال " ألان تورين " بأن: هبوط المساهمة السياسية و ما تسمى بأزمة التمثيل السياسي، إذ يفقد الناخبون الإحساس بأنهم ممثلون، وهذا ما يعبرون عنه وهم يلوحون بأصابع الاتهام إلى الطبقة السياسية التي تخدم المصالح الخاصة والأهواء الشخصية وإحساس العديد من المواطنين أنهم فقط صوت انتخابي لا غير، ومن ثمة فان الديمقراطية التمثيلية اليوم تشهد قطيعة متزايدة بين أجهزة السلطة والمجتمع، حيث لم يعد *هذا* الأخير يعتقد انه ممثلا و لا بأن مشاكله ستجد حلولا في الأجوبة السياسية[4] ، وعلى أساس ذلك دعت الضرورة إلى خلق نموذج جديد لتدبير الشأن العام، وقد عرفت سبعينيات القرن العشرين حركة وديناميكية جديدة على المستوى الدولي تمثلت في عقد لقاءات ومؤتمرات[5] ، بداية من أمريكا اللاتينية والدعوة إلى ضرورة تبني مقاربة جديدة تنصب مضامينها على الديمقراطية التشاركية .

إن الديمقراطية التشاركية في مدلولها السياسي، تعني ديمقراطية النظام الذي بواسطته يقرر الشعب مصيره بنفسه ويحكم نفسه بنفسه، وبالتالي يبدو واضحا أن النظام الديمقراطي يستطيع ضمان الحرية والمساواة لمجتمع قائم على وجود دولة تستمد سيادتها من الشعب .هذه الأخيرة، يمكن تفعيلها بشكل ديمقراطي بإشراك الشعب في اتخاذ القرار، ومن إشكال الديمقراطية نجد الديمقراطية التشاركية التي تعني إشراك الجماهير في اتخاذ القرارات التي تهمهم في حياتهم اليومية، وقد ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين كمفهوم حديث العهد في الحقل الدستوري وعلم السياسة و ذلك باعتبارها مجموعة من المؤسسات والآليات المكملة

---

[1]– عبد الهادي الجوهري و آخرون " المشاركة الشعبية – دارسة في علم الاجتماع السياسي" ، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1984، ص2.

[2] – Gaudin.J.P. « La démocratie participative », Paris.2eme édition,2013.p11.

[3]– غزلان سليمة، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في الحقوق، فرع القانون العام، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر2010 ، ص 123 و 124.

[4]– الان تورين " :ما الديمقراطية – دراسة فلسفية" ، ترجمة عبود كاسوحة، منشورات وزارة الثقافة السورية، سلسلة دراسات فلسفية (57) دمشق 2000 ص 12.

[5]– لقد انطلقت هذه المؤتمرات في لقاء كركاس الذي انعقد سنة 1991 بدعوى من الحكومة الفنزويلية وبعد سنتين من هذا اللقاء، انعقد اللقاء الثاني بمدينة سلفادو باهية سنة 1993 بدعوى من الحكومة البرازيلية.

للديمقراطية الكلاسيكية، ولقد ظهر مفهومها مع مجموعة من الباحثين والكتاب من أمثال " Danniel peterc في مؤلفه le " Repensar democracia، كتعبير عن خيبة أمل اتجاه العديد من الأحداث التي عرفتها الديمقراطيات الغربية على المستويين السياسي و الاقتصادي في الفترات المتسمة بـ " دولة الوفاء"، وبذلك فالديمقراطية التشاركية هي عملية إشراك المواطنين في السياسات العمومية من حيث الاستشارة والمراقبة واتخاذ القرار[1]

في حين رأت " ريان فوت " Rian Voet في كتابها " النسوية و المواطنة " بأن الديمقراطية التشاركية الكاملة كما وصفتها تتطلب قدرا كبيرا جدا من العمل التطوعي من كل مواطن عادي (تفعيل دور جمعيات المجتمع المدني)، وليس بإمكانها أن تفسح مجالا لقرار سريع وفعال، والأكثر من هذا حسب ريان أن المواطنين العاديين لا يملكون تقييما ذا كفاءة في كل المجالات (المواطن ليس بديل للحكومة)، و لكن حتى يكون القرار ملائما ورشيدا ينبغي على صناع القرار استشارة الناس المعنيين بهذه السياسة [2].

وتعد الديمقراطية التشاركية أيضا مفهوما جديدا في الحكم الذي يمارس ثقافة الحقوق والواجبات، وثقافة المسؤولية السياسية المقرونة بالمحاسبة والتتبع بعيدا عن كل ذاتية أو فئوية .ووفقا لمبدأ إسلامية الدولة والهوية الوطنية الموحدة، وتكريسا لتوازن فعلي بين السلط في كل الوطن العربي فهي تعطي للتعاقد السياسي الجديد الذي تحتكم إليه مكونات المجتمع على اختلاف توجهاتها وأدوارها بعدا متفردا[3].

أما فريق أخر فقد حاول إعطاء تعريف محدد بعيدا عن البحث فقط في الأهداف، بل ضرورة التأسيس لآليات عمل هذه الأهداف، حيث عرفها الفقيه " ليو بلونديو " Loie Blondiaux بأنها " وسيلة نسبية ناجعة في مأسسة مشاركة المواطنين العاديين إلى جانب ممثليهم دون إلغاء مبدأ التمثيلية[4]، إذن فهذا المفهوم حسب هذا الرأي يستهدف بالأساس زيادة انخراط ومشاركة المواطنين في النقاش العام وفي اتخاذ القرارات وتطوير الديمقراطية بشكلها التمثيلي.

فالديمقراطية التشاركية تعتبر من بين أهم الآليات التي يتم من خلالها العمل على ضمان مشاركة المواطنين في مسلسل اتخاذ القرارات العمومية، ومن بين أهم المداخل الفعالة لتحقيق المشاركة المواطنة في مجال السياسات العمومية، كما أن هذه المشاركة تعتبر مدخلا أساسيا لضمان الانخراط الإيجابي و الفعال للمواطنين في تدبير الشأن العام كما تشكل آلية هامة لتقييم السياسات العمومية على المستويين الوطني والمحلي، و آلية للرقابة الشعبية والمجتمعية على متخذي القرارات وعليه انخرط المشرع المغربي في مسار الديمقراطية التشاركية في السنوات الأخيرة رغبة منه في تعزيز المسار الديموقراطي الحداثي الذي اختارته الدولة منذ نهاية فترة الحماية، وللإشارة فالمملكة المتحدة كانت السباقة في هذا المجال، حيث ظهر مفهوم المشاركة في بريطانيا في أوائل القرن العشرين ضمن قانون التخطيط والإسكان، وفي إيطاليا صدر قانون سنة 1942 الذي يقر أنه يحق لجميع المعنيين تقديم ملاحظاتهم خلال وضع

[1] – الشامي الأشهب يونس، " حكامة المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية" ، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 14، شتاء 2015. ص 208.

[2] – ريان فوت " النسوية والمواطنة"، ترجمة أيمن بكر سمر الشيشكلي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، سنة 2004، ص 195 .

[3] – زهير لخيار " الديمقراطية التشاركية والتمكين التنموي في الدستور المغربي 2011 المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 8، صيف 2012. ص 177 .

[4] – Loie Blondiaux, www.adels.org/endiion/blondiayx_Mouvement_07.PDF.

مخططات التنظيم المدني العامة [1]، كما عرفت الديمقراطية تطورات عميقة حتمت عليها في العقود الأخيرة تكييف نفسها مع الوقائع الجديدة وإعادة تجديد مبادئها وأولوياتها من أجل إعادة الثقة في نفوس الشعوب، وقد فرض هذا التطور والتكييف ما أفرزه واقع ممارسة الديمقراطية التمثيلية من نواقص، حيث إن ممثلي المواطنين هم أبعد ما يكونوا عن خدمة ناخبيهم ويهدفون فقط لخدمة مصالحهم الحقيقية، وعليه فهم مضطرون لانتظار موعد الانتخابات المقبلة لممارسة الرقابة والمحاسبة، وهو أمر ينتج عنه فجوة بين المواطن وممثله ويؤدي أحيانا إلى مظاهر الفساد وضعف الثقة في المؤسسات، لذلك أفرزت الديمقراطية الغربية آليات جديدة مباشرة [2] خارج العملية الانتخابية، للتواصل بين الشعب وممثليه في المؤسسات المنتخبة من خلال إشراك أكبر عدد من الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني في عملية صناعة القرار العمومي .وتعرف الديمقراطية التشاركية بأنها ذلك النظام الديمقراطي القائم على أساس الشعور بالكفاءة السياسة التي تغذي الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية والمساهمة في تشكيل كتلة من المواطنين قادرين على المشاركة المباشرة في تنظيم مختلف المؤسسات [3].

ويستنتج من هذا التعريف أن الديمقراطية التشاركية هي عبارة عن نظام ديمقراطي يسعى إلى تشكيل مواطنين أكفاء للمشاركة في أوسع نواحي الحياة الاجتماعية أو هي بتعبير y.sintomer عبارة عن مأسسة مشاركة المواطنين في تنفيذ السياسة العامة، من هنا يمكن توضيح ثلاث عناصر رئيسية للديمقراطية التشاركية

- ✓ الديمقراطية التشاركية تعني مشاركة واسعة النطاق من قبل الأفراد لإعادة بناء المجتمع .
- ✓ الديمقراطية التشاركية تعني المشاركة في اتخاذ القرار بهدف إعادة بناء النموذج الديمقراطي .
- ✓ الديمقراطية التشاركية تعني المشاركة والتشاور القائم على أساس تبادل الآراء والتعاون في العمل على مستوى المؤسسات [4].

وعليه فالديمقراطية التشاركية هي شكل من أشكال التدبير المشترك للشأن العام يتأسس على تقوية وتمكين المواطن من المشاركة في صنع القرارات العامة التي تهمهم من جهة، ومن جهة ثانية العمل على خلق جو منها مشاركتها في تحقيق التطور والنمو المحلي [5].

---

[1] – بنشريف مولاي مُحَّد، "الديمقراطية التشاركية بين الإطار النظري والممارسة الواقعية"، مطبعة الرشيدية كرافيك، الطبعة الأولى 2015، ص.55 .

[2] Elizabeth et jean Philippe Gardère, Démocratie Participative et communication territoriale, Revue communication et organisation, L'Harmattan, paris, N 35, 01/2009.

[3] – علي عبود المحمودي،" حيدر ناظم، مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني :دراسة في الأسس والمقومات والسياق التاريخي"، دمشق، صفحات للدراسات والنشر،2001 ، ص 57 .

[4] - Cedricpolere, << la démocratie participative: état des lieux et premiers éléments de bilan >>. Sit Web: www.millenaire3.com/content/downlad/…/Polere democratic participative.pdl. consulte le: 09/03/2018. p9.

[5] - Démocratie participative et développement durable.Sit Web: Ttt://www.vedura.fa gouvernance démocratie-participative. Consulte le 09/03/2018.

إن محاولة خلق هذه الحيوية في الحياة السياسية يندرج في إطار الطابع التطوري للديمقراطية، كما تحدث عن ذلك " جون ديوي" ، حين رأى أن الديمقراطية ليست عدالة مطلقة بل اعتبر إن الكمال الديمقراطي هو ذلك المثل الأعلى والمنهج أو الولادة التي ستمكن العدالة من الانبعاث دون انقطاع عبر صيرورة تصويب الاختلالات والقصور الذي قد يترتب عن العملية الديمقراطية و لا يمكن أن يحدث هذا الانبعاث دون مشاركة واسعة ومتزايدة لعموم المواطنين والمجتمع المدني، باعتبارهم الأكثر ارتباطا بقضاياهم، والأكثر معرفة بها، والأجدر بوجود حلول ملائمة لها[1].

تنطلق مقاربة الديمقراطية التشاركية من حق المواطن في الحصول على فرصة الإخبار والاستشارة والمشاركة في المجالس المنتخبة ومتابعة المشاريع والمشاركة في تقييمها على المستوى المحلي، وتقتضي هذه العملية من المجالس الترابية في الجماعات الترابية، ضرورة الارتقاء بثقافة الإنصات والتفاعل واقتسام المسؤولية والمعرفة مع المواطن والانفتاح على هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وضرورة إشراك الجميع في صناعة القرار العمومي المحلي، وقد جاءت فكرة التشاركية وما لها من امتيازات كالتفاعلية والتفويض والمساهمة المواطنة والتمويل والمبادرة والمشاورة والمحاسبة والمراقبة والتقييم والمتابعة للتخلص من البيروقراطية التي كانت سادت على المستوى المحلي[2] .

وقد عرفها روبرت دال باعتبارها " مشاركة المواطنين في صنع القرارات والسياسات التي لها تأثير مباشر على حياتهم بدل الاعتماد الكلي في هذه القضايا على الأعضاء المنتخبين، وبالتالي فهذه المشاركة تتسم بالتفاعل المباشر والنشط، وتتم في إطار مجتمعات صغيرة بحيث تكون فرص التواصل بين الجماهير أكبر [3].

في حين يرى المفكر العربي السوري " مطاع الصفدي " أن الديمقراطية التشاركية :جاءت بالتصحيحين النظري والعملي اللذين افتقرت إليهم الديمقراطية التمثيلية، فمن جهة المفهوم أصبحت الديمقراطية التمثيلية تشكو من صيغة التمثيل أصلا من جراء اختزال المجموع العددي الأكبر (المواطنون) من الناخبين في القلة القليلة من النواب، مما يجعل كلا طرفي العملية التشريعية في حال من العزلة المتفاقمة عن الأخر حتى أمست المجالس النيابية أشبه بمؤسسات مستقلة ترعى مصالح أفرادها[4] ، إذ حسب الباحث – مطاع الصفدي – فإننا نفهم أن الديمقراطية التشاركية قد استغلت نقط الضعف الموجودة على مستوى الديمقراطية التمثيلية لتوسيع نطاق المؤيدين لها والمهتمين بها .

فالديمقراطية التشاركية هي كل الإجراءات والأدوات والأجهزة التي تدعم المشاركة المباشرة للمواطنين في الشؤون الحكومية عن طريق الميزانية التشاركية، ومجالس الأحياء، وهيئات المحلفين وهيئات التشاور والنقاش العمومي . بمعنى أدق هي عملية استشارة

---

[1] الفلسفة السياسية لجون ديوي – موسوعة ستانفورد للفلسفة ترجمة سيرين الحاج حسين، مرجع سابق .

[2] – باديس بن جدة، " آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد العاشر 2017. ص 285.

[3] روبرت دال العالمية، عن الديمقراطية، ترجمة احمد أمين الجمل) القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية) ص 200.

[4] مطاع الصفدي، " مع الانتخابات تودع فرنسا عصر الرئيات الرسالية " من موقع: 2878/www.arabrewal.org/ehat/articles تم تصفح الموقع بتاريخ 12/01/2026.

المواطنين واتخاذ القرارات والإسهام في مراقبة السياسات العمومية، أو هي عملية إشراك المواطنين في السياسات العمومية من حيث الاستشارة والمراقبة واتخاذ القرارات[1].

إذن من خلال كل التعاريف المقدمة أعلاه، وارتباطا بكافة المرجعيات والتصورات التي تم تقديمها يمكننا أن نحدد مفهوم الديمقراطية التشاركية بأنها ركن أساسي في النظام الدستوري للدولة، و كذلك من المرتكزات لإعادة ثقة المغاربة في مؤسساتهم، وفي الحياة السياسية والاهتمام بالشأن العام، كما تعد الديمقراطية التشاركية دعامة أساسية للنظام الديمقراطي وليست بديلا عن الديمقراطية التمثيلية حيث يمكن للمواطنين والمواطنات المشاركة في تدبير الشأن العام المحلي والوطني وتتبع و مساءلة عمل المؤسسات التمثيلية وإعداد وتقييم السياسات العمومية كما تضمن المشاركة الشعبية في التشريع والمبادرات التشريعية والعرائض الشعبية ومؤسسات الحكامة .

الفقرة الثانية: الديمقراطية التشاركية مقاربة في المفهوم

لقد عرفت معظم الدراسات التي تناولت مفهوم الديمقراطية التشاركية، بأنها مشاركة المواطنين في صنع القرارات السياسية ذات الأولوية بالنسبة إليهم، عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة والمشكلات المطروحة، كما تتفق على أن الديمقراطية التشاركية تتبنى مفهوما جوهريا يأخذ بعين الاعتبار دور المواطنين في المشاركة في صنع القرار السياسي وتدبير الشأن العام، كما أنها تتسم بالتفاعل بين المواطنين والحكومات أو المستشارين المحليين فهي مكملة للديمقراطية التمثيلية، لكن هذا التصور لا يوجد هناك اتفاق بشأنه[2] .

لقد أصبحت الديمقراطية التمثيلية في العصر الراهن عاجزة عن تلبية مقومات المواطنة الحقة، وتحقيق التنمية في مختلف أبعادها وذلك راجع الى التناقضات والظواهر السلبية التي أفرزها منطق حكم الأغلبية فيما يصطلح عليه بأزمة الديمقراطية التمثيلية المرتبطة بأزمة التمثيل السياسي الذي أخفق في تحقيق مطالب المواطنين مما أدى إلى كبح دور الديمقراطية التمثيلية التي تشكل نظاما للحكم يتم تبنيه في مختلف دول المعمور لينظم نظريا مسالة العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، في حين يبدو أنها تصطدم بحدودها في المجتمعات المعاصرة، سواء في إيقاعها أو في شكل اتخاذ القرار والرقابة والتقويم، ويبدو النظام غير متكيف مع سرعة تفاقم المشاكل و تعقيدها [3]، مما ولد الحاجة إلى البحث عن بديل جديد للديمقراطية التمثيلية تكون فاعلة في خدمة التنمية وتعتمد على إشراك المواطن في صنع القرار العمومي فكانت الديمقراطية التشاركية هي السبيل إلى ذلك، ويعتبر مفهوم الديمقراطية التشاركية من المفاهيم الجديدة التي تبلورت في سياق مفهوم الحكامة الذي ظهر في أواخر القرن 19 مع ظهور المقاولة الصناعية، ونظرا للحاجة

---

[1]– سليمان التجريني، المجتمع المدني و الديمقراطية التشاركية محاولات في المفهوم، مجلة العلوم القانونية سلسلة الدراسات الدستورية السياسية، العدد3 ،2015، ص 182.

[2]– صفية لعزيز " الديمقراطية التشاركية بين التحديات والرهانات المستقبلية بالمغرب" ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – طنجة – السنة الجامعية2016-2017 ، ص 46.

[3]– كاترين فوريه " إدارة المدن بمشاركة سكانها – من كركاس إلى دكار 10 سنوات من التجارب لتشجيع الحوار الديمقراطي في المدينة" ، ترجمة حاتم سليمان. دار الفرابي، الطبعة الأولى، بيروت 2003، ص 37 .

إلى حفظ التوازن الاقتصادي بنهج إشراك العمال في الإنتاج على المستوى الصناعي، تم طفا إلى السطح من جديد في الخمسينات من القرن الماضي في إطار البرنامج الإنمائي، وبعدها من طرف البنك الدولي ليتم تداوله بقوة في الثمانينات، حيث يتم تعريف الحكامة في إحدى تعاريفها المعتمدة " بأنها مقاربة تشاركية تتميز بالشفافية والمسؤولية والفعالية والعدالة" [1].

فالديمقراطية التشاركية من بين المفاهيم التي شغلت الكثير من علماء السياسة، وفيها يشارك المواطنون مشاركة مباشرة لا من خلال نوابهم في رسم السياسات العامة وصنع القرار، لأن الشيء الأصيل في السياسة هو المشاركة حق تقرير المصير من قبل مواطنين يتمتعون بالمساواة وأما الباقي فهي همجية واستبداد على حد قول أستاذ النظرية السياسة " أندرو أراتو" [2].

ففي الديمقراطية التشاركية لم يعد المواطن يكتفي بالتصويت واختيار ممثليه، بل اتجه إلى المطالبة بضرورة إشراكه في الحياة المدنية، وكلما تحدثنا عن الديمقراطية التشاركية إلا ويضرب المثل بالتجربة البرازيلية مدينة " بورتو أليغري " الواقعة جنوب البلاد، والتي اشتهرت منذ عقد منتداها الاجتماعي العالمي المنعقد في يناير 2001 بصفتها أحد تطبيقات الديمقراطية التشاركية الأكثر نجاحا على نطاق واسع [3] .

وقد حمل مفهوم الديمقراطية التشاركية قوة غامضة منذ ظهوره بداية ستينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية للتعبير عن تلك الأساليب الحديثة لمشاركة المواطنين في كل مراحل إعداد وتدبير وتنفيذ السياسات العمومية، بما يترتب عن ذلك من نقاش ومساءلة وتداول عمومي حول الاختيارات والمرجعيات المتحكمة في القرارات السياسية المتعلقة بذلك[4] .

وتكاد تجمع الدراسات والبحوث التي تناولت الديمقراطية التشاركية، بالتحليل على أن الفضل في بروزها يرجع إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الستينيات من القرن الماضي، حيث أن مجابهة الفقر والتهميش من جهة ولمواجهة النخبة المهيمنة محليا والمتكونة من القوى الضاغطة والفاعلين في الحقل المحلي من جهة ثانية، كانتا من بين العوامل الأساسية، في اعتبار الديمقراطية التشاركية ذات أهمية من خلال أسلوب التشاور والحوار، من أجل تدبير الشؤون العامة، عن طريق المستفيدين منها، أو المخاطبين بها,

وفي أوربا الغربية، تزايدت الدعوات لاعتماد الديمقراطية التشاركية انطلاقا من أواخر القرن العشرين، ففي فرنسا تم إقرار أجرأة مبادئ الديمقراطية التشاركية، عبر مراحل بدأت بمحاولة حل النزاعات التي اندلعت حول خطوط القطار الفائق السرعة في سنة1992 ، تم من خلال إصدار قانون 27 فبراير 1992 المتعلق بديمقراطية القرب الذي اشترط في فصله الأول في الباب المتعلق بمشاركة السكان في الشؤون المحلية، إحداث مجالس الأحياء بالمدن التي تتجاوز ساكنتها 80000 نسمة فأصبحت الديمقراطية التشاركية بموجب هذا القانون محورا لكل نقاش مرتبط بممارسة السلطة لا سيما من جهة البحث عن آليات جديدة

---

[1] -Mohamed Harrakat: « le concept de gouvernance au Maroc-le revenue marocain d'audit et de développement », série: management strategiue,n5 2004.p12.

[2]- أندرو أراتو، " السيادة الشعبية و تهديدات الرأسمالية: http://www.restdoc.org/ar/arato.hanafi.php تاريخ التصفح 2026/01/03.

[3]- فضاء الجمعيات آية مساهمة جمعوية للتخفيف من عجز الديمقراطية المحلية، الموائد المستديرة لعام 2002 الطبعة الأولى 2003، ص 46.

[4]- التقرير التركيبي للحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، الوزارة المكلفة بالعلاقات البرلمان والمجتمع المدني أبريل 2014، ص 4.

لإشراك المواطنين في هذه الممارسة ولو من جهة إشراكهم في تدبير الشأن العام محليا ووطنيا [1]، وكانت دعوة مؤتمر الاتحاد الأوربي حول الديمقراطية التشاركية المنعقد بالعاصمة البلجيكية يومي 8 و 9 من مارس 2004، إلى التأكيد على الأزمة التي تعرفها الديمقراطية الأوربية والإجماع على ضرورة تفعيل الديمقراطية التشاركية التي ستضخ دماء جديدة في العمل الديمقراطي التمثيلي وتنمي التعاون مع باقي الشركاء الاجتماعيين [2].

وقد جاءت وارتكزت فكرة الديمقراطية التشاركية على النموذج الذي رسخته الديمقراطية المباشرة والتي تحيل على ممارسة الشعب وبشكل مباشر للوظائف العامة التي تناط به، وهذا ما تجسد في دولة المدينة مع اليونان حيث إن الديمقراطية المباشرة تمثلت في اجتماع الشعب 41 في ساحة " أغورا " لسن القوانين واتخاذ القرارات بشكل مباشر وليس عن طريق اختيار ممثلين عنه لممارسة الحكم [3]، إذن فالأصل في الديمقراطية هو الديمقراطية المباشرة والتي أعقبتها الديمقراطية التمثيلية ثم بعد ذلك ظهور الديمقراطية التشاركية في النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك باعتبارها مجموعة من المؤسسات والآليات المكملة للديمقراطية التمثيلية:[4]

فالديمقراطية التشاركية تأخذ معنى واسعا بحيث تقوم على أن المشاركة السياسية هي مفهوم و ممارسة أوسع من المشاركة في العملية الانتخابية، والتي تحيل على التدخل المباشر والفاعل و المتزايد للمجتمع في اتخاذ القرارات والانخراط في السياسات بخصوص القضايا العامة كالمشاركة في السياسات العمومية والانخراط في المشاريع وتدبيرها وإدارتها وهذا عبر عنه « Sartori » بأن الديمقراطية التشاركية هي شكل الحكم الذي يشارك الشعب من خلاله بكيفية مستمرة في الممارسة المباشرة للسلطة، وهي بالتالي تعريف يقابله تعريف الديمقراطية التمثيلية على اعتبار أنها ديمقراطية غير مباشرة بحيث لا يحكم الشعب بل يختار ممثليه الذين يمارسون الحكم[5]، كما أنه يمكن وصف الديمقراطية التشاركية على أنها عملية يتم من خلالها استشارة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات وتنزيل السياسات العمومية ومراقبتها وتتبعها وتقييمها [6] أي أن المواطن يجد نفسه في صلب تسيير الشأن العام والقضايا التي تهمه بنفسه بدون تمثيله عن طريق شخص أخر .

---

[1]– الشامي الأشهب يونس، " تدبير الإصلاح الدستوري لصور ممارسة الديمقراطية حول التكييف القانوني. ..الفقهي للديمقراطية التشاركية " مجلة أنفاس، مجلة حقوقية، العدد الرابع – يوليوز 2012، ص 80 .

[2] – La Démocratie participative; état des lieux et premiers de bilan, synthèse réalise par CEDRIC POLERE ; voir www.millenaire.com document en pdf.

[3]– هذا مع الأخذ بعين الاعتبار مفهوم الشعب في الفكر اليوناني الذي يقصي من عضويته المرأة والقاصرين والأجانب. www.niillenaire:com/plip/index/6656.html. visite le 13/01/2026 a 23:15min .

[4]– الشامي الأشهب يونس " تدبير الإصلاح الدستوري لصور ممارسة الديمقراطية حول التكييف القانوني – الفقهي للديمقراطية التشاركية " مرجع سابق، ص 98 .

[5]– Alferdo ramirez nadiz « democracia partipativa. La participativa. La experienca espanola contemporana » tesis doctoral.universidad de alicante.facultad de dereeho.2009.P.102.

[6]– Marie Hélène bacqué, Henrie rey et Yves sin tomer « Introduction: la démocratie participative, un nouveau paradigme de l'action publique » p 3.

وبالتالي جاز الحديث عن الترابط والتلازم التام بين الديمقراطية التشاركية كمفهوم ومفهوم مشاركة المواطنين في الشأن العام بنفسهم، وهذا ما يفرض وعيا كبيرا لدى المواطنين حتى يتمكنوا من الانخراط في هذه الديمقراطية ولا تتحول هذه الأخيرة إلى ديمقراطية تمثيلية يمثلهم فيها من هو أكثر وعيا ومسؤولية[1]. فالديمقراطية التشاركية تستهدف دمقرطة الديمقراطية التمثيلية التي أظهرت بعضا من عيوبها وكذا تعزيز موقع المواطن الذي بدا منحصرا في المشاركة في العملية الانتخابية والإدلاء بصوته فقط، هذه الديمقراطية التي تتجاوز بكثير هذا الدور المحصور إلى أدوار أخرى كالاستشارة والإشراك والتتبع والتقييم والمحاسبة، وبالتالي تتحول حقوق المواطن الديمقراطية من طقوس موسمية إلى حقوق مستمرة ومعاشة بشكل يومي في إطار الانخراط في بلورة وصياغة القرار والسياسات العمومية الوطنية والمحلية[2].

وعليه فالديمقراطية التشاركية هي بمثابة عملية لبلورة القرار العمومي من خلال الجمع بين عناصر الديمقراطية التشاركية والديمقراطية التمثيلية أو النيابية، حيث إن العلاقة بين هذين النوعين من الديمقراطية خلق علاقة تكاملية تعطي للمواطن حق المساهمة في بلورة القرار العمومي من خلال تمكينه من المشاركة والمساهمة بتقديم مقترحاته وتقوم المؤسسة المنتخبة برصد هذه المقترحات والعمل على إدماجها ضمن الأولويات في السياسات العمومية .كما أن الديمقراطية التشاركية تمثل أحد الركائز الأساسية لتجسيد عملية التنمية على الصعيدين المحلي والوطني وذلك نظرا للأهمية البالغة التي تتسم بها باعتبارها الوسيلة التي تتم من خلالها فتح الباب أمام جمهور المواطنين للاندماج في الحياة السياسية والمشاركة في عملية صنع القرار، إذ تعد من المفاهيم الجديدة والحديثة المتعددة في استعمالاتها وأخذت مسميات كالديمقراطية المحلية، الديمقراطية الشعبية وحتى التداولية، ومنه يمكن تحديدها كمفهوم ظهر نتيجة لانتقادات المتكررة والمتزايدة للنظام النيابي الذي لم يعد يوفر للمواطنين مكانة لائقة في الحياة السياسية، خاصة وأن دور الناخب ينتهي بمجرد انتهاء العملية الانتخابية، فكانت البرازيل أول الدول تأسيسا لهذا البرنامج خلال فترة السبعينات في مدينة مونتو أليغري، بحيث شكل أحد النماذج البارزة في تجسيد الديمقراطية التشاركية، بعد ذلك تم اعتماده وتضمينه في الدستور البرازيلي عام1988 م، وفي سنة 2001 تبنى هذه التجربة النشطاء الاجتماعيون بمناسبة انعقاد المنتدى الاجتماعي العالمي الأول بالبرازيل، واعتبروا أن نظرية الديمقراطية هذه تسمح بإعادة تحديد الدور السياسي والاجتماعي للمواطنين، ومن تم أصبحت الميزانية التشاركية نموذجا يحتذى به.

كما أن العديد من الدول أخذت بالديمقراطية التشاركية كالتجربة الانجليزية التي استعملت مصطلح الديمقراطية التداولية وألمانيا التي سمتها الديمقراطية المحلية، بينما استعملت فرنسا مصطلح الديمقراطية الحوارية عقب إصدارها قانون سنة 2002 جعل منها ذات بعد محلي [3] تتيح لسكان المدن أن يشكلوا مجالس المدينة للتعبير عن آرائهم حول التنمية المحلية[1] ، وانتهت معظم هذه

---

[1] فوزي بوخصيص " :التسيير الجماعي بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية " راجع الرابط الالكتروني https://www.moghress.com/alittihad/86951، تاريخ التصفح 30 يناير 2026، الساعة 21.00 .

[2] محمد بنشريف: العمل الجمعوي وآفاق الديمقراطية التشاركية " مقال منشور بالموقع الالكتروني https://www.tanmia.ne تاريخ التصفح2026/01/12 ، الساعة 22h30.

[3] – موستف يوسف: " الديمقراطية المحدثة: سياق أزمة ومحولات انبعاث " مجلة المستقبل العربي، 2016،ص 146 .

التجارب عمليا إلى إنشاء مجالس للشباب والأطفال والنساء والأحياء والنوادي والمؤتمرات الشعبية التي يتشاور فيها المواطنون حول ما يهمهم من قضايا التنمية التي تمس حياتهم اليومية، أما في فنزويلا فقد راهن الرئيس هوغو تشافيز على " دسترة " الديمقراطية التشاركية من منطلق العدالة الاجتماعية، من خلال مشاركة المجالس المحلية للمواطنين والمواطنات واستدعائهم للمساهمة في تدبير وصياغة السياسة العمومية وتنفيذها ومتابعتها ومراقبتها وتقييمها على كافة الأصعدة، في حين أسست الدول الإسكندنافية هذه التجربة القائمة على الديموقراطية التشاركية منذ *عدة* عقود، بالإضافة إلى التجربة السويسرية المسماة " الديموقراطية شبه المباشرة الديموقراطية شبه المباشرة" ، والتي أنشأت صندوق الدعم لمشاركة السكان في لجان مجالس الأحياء والجمعيات وتشكيل مجمو عات موكلة بتقديم العرائض، لإتاحة الفرصة لمشاركة أوسع للمواطن في تدبير الشأن المحلي العام.

يمكننا القول ومن خلال ما سبق إن الديمقراطية التشاركية ما هي إلا جملة من الإجراءات والآليات، التي تمكن المجتمع المدني والمواطن أساسا في صنع السياسات العامة، من خلال التمكين الحقيقي لهذا الدور، للوصول إلى نظام مفتوح تتاح فيه الفرص لجميع المواطنين على قدم المساواة، بما فيها المشاركة السياسية للمرأة لتحقيق مقاربة النوع، لتقديم مساهمات قيمة في صنع القرار عبر التفاعل المباشر مع السلطة القائمة سواء على المستوى الوطني أو المحلي .

وعليه فبعد تحديد مفهوم الديمقراطية التشاركية من خلال التطرق للتعريف الإجرائي ومقاربة المفهوم سيتم الانتقال إلى تمييز الديمقراطية التشاركية عما يشتبه بها من مؤسسات .

الفرع الثاني :التمييز بين الديمقراطية التشاركية وشبيهاتها

تتناول المعاجم السياسية على كثرتها، أنواعا متعددة من الديمقراطيات تصنف على أساس درجة مساهمة ومشاركة الشعب في السلطة ويمكن تصنيف الديمقراطية الى ديمقراطية الحد من سلطة الأحزاب الديمقراطية الاستشارية، الديمقراطية التشاركية الديمقراطية المباشرة والديمقراطية شبه المباشرة، والديمقراطية التمثيلية. ..الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الحقوقية..[2] .

لذا سنحاول التطرق للديمقراطية بمفهومها الحديث والتمثيلي (DIRECTE) وللديمقراطية بمفهومها التقليدي المباشر (PARTICIPATIVE) التشاركي وذلك بدءا بتمييز الديمقراطية التشاركية عن الديمقراطية المباشرة (REPRESENTATIVE) تم التمييز بين الديمقراطية التشاركية والديمقراطية التمثيلية،وذلك من خلال فقرتين.

الفقرة الأول :تمييز الديمقراطية التشاركية عن الديمقراطية المباشرة

ساد مفهوم الديمقراطية المباشرة في القديم بحيث تثير قضية ممارسة الشعب الشؤون الدولة دون أي تمثيل أو إنابة، فتحققها مرهون بمدى إقرار الشعب لمجمل قضاياه بنفسه، وذلك من خلال فصله لجملة المسائل التي تتعلق بالدولة سواء كانت إدارية، تشريعية أو قضائية[3] .

---

[1] – محسن الندوي، " الديمقراطية التشاركية :المفهوم النشاة الآليات" ، مطبعة الخليج العربي، الطبعة الأولى، سنة2018 ، ص 39 .

[2] –خالد العبيوي،" مشكلات الديمقراطية، دراسات فكرية" ، مركز نماء للبحوث والدراسات الطبعة الأولى، بيروت .2015ص 36 .

[3] نزيه رعد، " القانون الدستوري العام المبادئ العام النظم السياسية" ، الطبعة (2) المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان 2008، ص37 .

إن تعريف الديمقراطية من خلال عبارة " حكم الشعب" ، اعتبر تعريفا مخادعا، ذلك أن معظم المواطنين أصبحوا يدركون اليوم، حتى في البلدان ذات التقاليد الديمقراطية العريقة، أنهم لا يحكمون، وأن الحكام اللذين تم انتخابهم، يتخذون قرارات ضدا على إرادة من انتخبوهم، لهذا يتكون لديهم انطباع بأن الديمقراطية تعتبر نوعا من المكر، وهنا يكمن الخطر أي عوض تسليط الضوء على من يمارس الحكم يجب التفكير في وضع آليات فعالة من أجل محاكمة من تسبب في الفساد .إذن فالديمقراطية خلقت لممارسة الحكم وجعلها أداة لبسط النفوذ، ومع توالي الحقب ظهرت دعوات المفكرين من أمثال جون جاك روسو ومونتسكيو لتحديد مفهوم الديمقراطية وجعلها بيد الشعب، وبالتالي تحول هذا المفهوم إلى وسيلة لممارسة السلطة على أساس أن الشعب هو مصدرها والفاعل السياسي والمباشر في هذه العملية دون الحاجة إلى نواب يقومون بممارسة السلطة واتخاذ القرارات عنه، ومن خلال ذلك عرفت الديمقراطية المباشرة بأنها حكم الشعب بالشعب .

لقد ارتبط هذا المفهوم (الديمقراطية المباشرة القائم على المشاركة الشخصية للمواطنين) في العهد اليوناني الذهبي، و خصوصا في الاتجاهات التي روجت لفكرة المدينة الفاضلة أو المدينة اليونان القديمة، حيث ركزت الديمقراطية المباشرة على مشاركة أفراد الشعب الأحرار في الحكم و ممارسة السلطة بشكل مباشر، غير أنه لم يسمح لكل المواطنين بالمشاركة في هذه العملية إلا للرجال الأحرار، واستبعاد النساء والعبيد والتجار والحرفيين من خارج المدينة بالاندماج في هذه العملية السياسية، حيث كانوا يعقدون في مكان عام مجالس تناقش فيها القضايا بشكل تطولي مفتوح[1].

وعموما فالديمقراطية المباشرة هي التي يقوم من خلالها الشعب بممارسة السلطة بنفسه، وبشكل مباشر وبدون أي تمثيل أو إنابة [2]، حيث إنه في ظل هذا النوع من الديمقراطية يمارس الشعب كل السلطات (تشريعية وتنفيذية وقضائية)[3] ، أي أن الشعب هو الذي يسن القوانين، وهو الذي ينفذها ويدير مختلف المصالح العامة .

وتعتبر سويسرا [4]، الدولة الوحيدة التي تتبع نظام الديمقراطية المباشرة، حيث نجحت عبر عقود متتالية في الترويج لنظامها السياسي المعقد باعتباره النظام الذي يمنح الشعب حق السيادة، حيث يصوت الناخبون ثلاث أو أربع مرات في العام الواحد في استفتاءات مباشرة على القوانين وتعديل الدستور حيث لا يمكن تمرير أي تعديل دستوري في سويسرا دون الحصول على موافقة من مستويين المستوى الأول هو الوطني والمستوى الثاني هو الكانتون (مقاطعة) فلكي يمرر القرار، يجب أن تجتمع موافقة أغلبية الناخبين على المستوى الوطني مع موافقة أغلبية الناخبين في كل كانتون .

وتعرض التشريعات والقوانين قبل تبنيها من قبل البرلمان على المجتمع المدني وعلى تجمعات المواطنين المفتوحة في الكانتونات لاستطلاع الآراء وتقديم المقترحات، وتدرس اقتراحات المواطنين من قبل لجان برلمانية مختصة قبل مناقشة القانون في

---

[1]– عصام سليمان " مدخل إلى علم السياسة" ، دار النضال للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1989، ص 238.

[2]– بوالشعير سعيد، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة " دار العلوم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2020، ص 79 و 80 .

[3]– نزيه رعد القانون الدستوري العام (المبادئ العامة و النظم السياسية)، مرجع سابق ص37.

[4]– إبراهيم السهول، مفهومي المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية: دراسة تحليلية لدور الفاعل المدني في تحقيق التنمية المحلية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام و العلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – السوسيي – السنة الجامعية 2019-2020، ص 104.

البرلمان ويستطيع المواطنون حجب (فيتو) أي قانون أو تشريع برلماني عبر استفتاء شعبي يستطيع الدعوة إليه 1 %على الأقل من الناخبين من خلال توقيع عريضة .كما تستطيع أي عريضة شعبية تحمل توقيع 25% من الناخبين أن تقترح تعديلاً للدستور يلزم البرلمان بمناقشته وعرضه للاستفتاء [1]

ومن خلال ذلك فالديمقراطية المباشرة تعد هي أمثل صور الديمقراطية مادام أن الشعب من خلالها يباشر بنفسه شؤون الحكم وممارسة السلطة، إلا أن هذا النوع من الديمقراطية يستحيل تطبيقه نظرا لقصوره التشريعي، فرغم قدمها إلا أنه لم يشهد لها التطبيق الكامل حتى في أثينا بسبب عدم ممارسة الشعب للوظائف الإدارية والقضائية بالرغم من إقرار مبدأ المساواة بين المواطنين في تولي هذه الوظائف[2] ، وأن تطبيق هذا الأسلوب يناسب فقط النظم السياسية الصغيرة[3] .

إن ما يميز الديمقراطية التشاركية عن الديمقراطية المباشرة هي مشاركة المواطنين في مجمل الشؤون التي تعنيهم، وذلك دون أي تحديد للمسائل التي يمكن المشاركة والمساهمة في اتخاذ القرار بشأنها، ونظرا لأهمية الديمقراطية التشاركية فانه تقرر إدماجها ضمن التشريعات الغربية وحتى في التشريعات الوطنية، حيث أصبحت نموذجا سياسيا جديدا يستهدف بالأساس زيادة انخراط ومشاركة المواطنين في النقاش العام وفي عمليات اتخاذ القرارات .

الفقرة الثانية :تمييز الديمقراطية التشاركية عن الديمقراطية التمثيلية

تعترض ممارسة الديمقراطية المباشرة صعوبات كبيرة تجعلها غير قابلة التحقيق عمليا في الحياة السياسية، فلا يستطيع الشعب بكامله أن يكون حاكما و محكوما في آن واحد على هذا المستوى أشار جان جاك روسو إلى أن الديمقراطية المباشرة لا يمكن تطبيقها على الناس، فقد قال في العقد الاجتماعي لو كان يوجد شعب من الآلهة لحكم بنفسه [4] فطالما أن الشعب غير قادر على ممارسة الحكم مباشرة فسيتم ممارسة الحكم بواسطة قلة من الحكام يتم اختيارهم من قبل الشعب وبدلا أن تكون الديمقراطية حكم الشعب بالشعب تصبح حكم الشعب بواسطة قلة منبثقة منه [5]حيث إن الشعب لا يستطيع ممارسة سيادته ماديا وبالتالي من الضروري تكليف ممثلين لمهمة اتخاذ القرارات نيابة عنهم، باسم الأمة، وذلك في مقابل الديمقراطية المباشر حيث تمارس الأمة أو الشعب السيادة بصورة مباشرة كما كان الشأن في أثينا قديما [6].

فهي تتأسس على فكرة الوساطة حيث العلاقة بين الفرد والمواطن تمر عبر وساطة الممثلين بحكم أن الشعب لا يتوفر على الصفات التي تؤهله لحكم نفسه، وبالتالي فحل المعضلة يقتضي اختيار الجسم الانتخابي وفق مسطرة الانتخاب، فالأمة من خلال

---

[1]– برن أكرم الفي :في جنة الديمقراطية المباشرة، النظام السويسري يرفع لافتة " ممنوع التقييد" ، 124863/https://www.masress.coup/alram تاريخ التصفح 12/01/2026، الساعة 22 .

[2] بوالشعير سعيد القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، مرجع سابق، ص 80 .

[3] أحمد حضراني، " القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مطبعة سجلماسة، الطبعة الثالثة، سنة 2013، ص 232 .

[4]– عصام سليمان " مدخل إلى علم السياسة" ، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 1989، ص241.

[5]– عصام سليمان،" مدخل إلى علم السياسة، نفس المرجع، ص 243 .

[6]- Younse Berrada: « droit constituionnel (Théorie génirale) », Elément de cours proposé, 2013-2014;

نموذج الديمقراطية التمثيلية لا تمارس السيادة بشكل مباشر، بل تفوض ممارستها إلى ممثلين منتخبين من هنا تتجلى الديمقراطية التمثيلية في انتخاب مواطني ومواطنات دولة ما لممثليهم بهدف تدبير الشأن العام الوطني والمحلي لفترة محددة، على هذا المستوى لا يمكننا ربط الانتخابات بالديمقراطية إلا من خلال اعتبارها إحدى الآليات التي من خلالها يمكن تحقيق الديمقراطية التمثيلية، لكونها تساهم في التعبير عن الإرادة العامة التي يجسدها التصويت على برنامج حزب أو تحالف حزبي معين من أجل حل الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعاني منها دولة ما. [1]

وأمام تنامي أزمة الديمقراطية التمثيلية وزيادة الهوة بين ممثلي الأمة وغالبية الشعب، وهو ما عـــرف " بانحسار " أفق بعدها التمثيلي ما خلق انطباعا لدى الشعب بانعدام الثقة في ممثليهم، الأمر الذي يتطلب إيجاد آليات جديدة إما للتواصل المباشر مع المؤسسات المسؤولة عن انتاج السياسات العمومية، و أما عن طريق تغيير التوجهات العامة أو المبادئ التي إنبنت عليها الديمقراطية[2]، ما أدى الى ضرورة التمييز بين النظام السياسي التمثيلي (الديمقراطية التمثيلية) والديمقراطية، لأن الانتخابات (الحرة والنزيهة)، ليست ضمانة للديمقراطية و إنما يمكنها أحيانا أن تجهز عليها، لهذا هناك من يتحدث ليس عن " أزمة ديمقراطية تمثيلية "وإنما عن تغير في طبيعة الديمقراطية نفسها باستكمال الديمقراطية التمثيلية بأليات الديمقراطية المستمرة، بحيث تتيح هذه " الديمقراطية المستمرة للمواطنين مراقبة مستمرة وفعلية لأداء المنتخبين والتأثير عليه، خارج الفترات الانتخابية، ومن مظاهر هذا التحول الذي تشهده الديمقراطية نجد ظهور أشكال جديدة في الفعل وعن المطالب الاجتماعية[3] ، فمنذ الثمانينات، حيث بدأت التفاعلات والنقاشات حول هذا الموضوع في أمريكا اللاتينية مرورا بأروبا، ثم إنتقلت بعد ذلك لشمال إفريقيا من خلال لقاء " دكار "سنة1998 ، وهذا ما أدى إلى ظهور الديمقراطية الشعبية والديمقراطية التداولية والديمقراطية الاجتماعية [4] وهنا برز مفهوم الديمقراطية التشاركية .

لقد نشأ هذا النوع من الديمقراطية في انجلترا التي تعتبر مهد الديمقراطية النيابية وبلد التقاليد النيابية البرلمانية، وأصبح تطبيق مظاهرها معيارا لوصف النظام الدستوري بالديمقراطي .وكان من أسباب انتشارها في بقية أنحاء العالم، استحالة تطبيق آليات الديمقراطية المباشرة بوسائلها التقليدية في الوقت الحاضر، وأن تطبيق آليات الديمقراطية غير المباشرة يؤدي غالبا إلى اختيار الأصح والأكفأ من بين المرشحين لممارسة وظائف التشريع والرقابة والحكم .لذلك فالديمقراطية النيابية تفرق بين صاحب السلطة والشعب وبين من يمارس السلطة) النواب، ويتم تنظيم ذلك من خلال الدساتير والقوانين التنظيمية، ابتداء من عملية انتخاب النواب

---

[1]– رشيد بن بيه " أزمة الديمقراطية التمثيلية بالمغرب"، الحوار المتمدن:العدد 2717، سنة 2009 .
2717 littp://hewar.org/search/Dsearch.asp?nr تاريخ التصفح2026/0103/

[2] سليمان التجيري " المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية مجالات البحث في المفهوم" ، منشورات مجلة العلوم القانونية، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية عدد خاص حول الأدوار الدستورية للمجتمع المدني بالمغرب :التجليات – الوظائف – البناء الديمقراطي، العدد الثالث، ص 177 .

[3]–صفية لعزيز، " الديمقراطية التشاركية بين التحديات والرهانات المستقبلية بالمغرب" ، مرجع سابق ص 59– 66 .

[4]– الديمقراطية الاجتماعية :تعني الاعتراف بمصالح وحقوق المواطنين وقدرتهم على التدخل في الحياة العامة من موقعهم في المجتمع: راجع :
- Robert castelik « Democreti social »>, un cassillo avee rabire, R, Blondiell:, 2013, ASSN/ 2268 - 5863
http://www.dicopart.fr/r/dicelas moerate-sociale.

وانتهاء بتحديد صلاحياتهم وواجباتهم اتجاه الشعب، لهذا فالديمقراطية التشاركية جاءت لتطوير الديمقراطية التمثيلية وتعزيز دور المواطنين وعدم حصره في حق التصويت بل جعله يمتد إلى درجة التمتع بالحق في إبداء الرأي حول السياسات العمومية و تتبعها وتقييمها، أي أن تتحول حقوق المواطنين من حقوق موسمية تمارس عند فترة الانتخابات وتنتهي بانتهائها إلى حقوق دائمة ومستمرة، وتمارس بشكل يومي وعن قرب مع التأكيد على ضرورة توسيع مشاركة السكان في العملية السياسية وتتبع كل الأنشطة التي تباشرها المجالس المحلية، وتظل تجربة الدول الإسكندنافية هي الرائدة على الصعيد الأوربي في التأسيس لتجربة الديمقراطية التشاركية .

فما يميز الديمقراطية التشاركية هو ذلك التحول الذي يخضع له المواطن بصفته ناخبا إلى مواطن شريك يحرص على مدى التنفيذ الأحسن للنشاط العمومي على نحو يضمن الشفافية والفعالية فتكريس الديمقراطية التشاركية مرهون بمدى إشراك المواطن في الأنشطة التي تعنيه .

ما يمكن قوله من خلال التمييز بين الديمقراطية التشاركية والديمقراطية بمفهومها" التقليدي "المباشر والتمثيلي، هو أن الديمقراطية التشاركية تخلق نوع جديد من المجتمع هو مجتمع ما بعد الحداثة [1]، فالمجتمع القائم على التشاور والتشارك هو مجتمع جد متفتح قائم على مبادئ المساواة والمسؤولية المشاركة والتحضر والانفتاح وذلك يكون بعيدا عن الموعد الانتخابي الذي امتازت به الديمقراطية بمفهومها " التقليدي " والتي إذا غابت جملة من الشروط حالت دون إدراج المواطن في الممارسة، فمثلا لممارسة حق الانتخاب يشترط بلوغ سن معينة، وهو ما يعيق ممارسة الحق كمواطن فاعل في بناء دولة الديمقراطية، كما أن الديمقراطية التشاركية هي ذلك الإجراء المتواصل غير المنقطع المتسلسل الدائم، القائم على المواطن كفاعل رئيسي من خلال قناة المجتمع المدني، وذلك عكس الديمقراطية التقليدية " التي لا تمارس إلا في مناسبات معينة قد تكون سنوية، وهو ما تعلق بانتخاب المجالس الترابية الجهوية والمحلية وانتخاب المجالس الوطنية، وعليه يمكن القول أن الديمقراطية بمفهومها الحديث التشاركي مرهون بمدى تفتح المجتمع، فقيامها كنظام يشترط قيام مجتمع واع، أما الديمقراطية " التقليدية" ، بالرغم من العيوب التي تشوبها إلا أنها تبقى لدرجة معينة ضرورية والتي ترتبط دوما بممارسة المواطن لحقه في الانتخاب، لكن ما يلاحظ من عزوف المواطن عن الموعد الانتخابي حال دون تجسيد هذه الأخيرة على النحو السليم مما ساهم في ظهور الديمقراطية التشاركية .

المطلب الثاني :خصائص الديمقراطية التشاركية وأهدافها

إن مفهوم الديمقراطية التشاركية أصبح نموذجا مطبقا في العديد من دول العالم ويطالب بتطبيقه العديد من المفكرين باعتباره نموذج بديل للديمقراطية التمثيلية، حيث أن الديمقراطية التشاركية تعزز دور المواطنين والمواطنات وهيئات المجتمع المدني لإبداء رأيهم وأراء هم حول السياسات العمومية مع تتبعها وتقييم .

فالديمقراطية التشاركية تتطلب لقيامها مجموعة من المتطلبات وإن كانت تدل على احتمالية قيامها، فلا بد من توافر بعض الخصائص المهمة لتأكيد قيام الديمقراطية التشاركية في كل المجتمعات (الفرع الأول)، كما أن قيام الديمقراطية التشاركية في

[1] - CHEVALIER Jacques, « L'Etat post- moderne », 2ème édition, LGDJ, Paris, 2004.

المجتمعات له غاية وهدف مأمول يهدف للوصول إليه لكي تنتقل الدول من عالم الاستبداد إلى عالم الديمقراطية والحرية (الفرع الثاني).

الفرع الأول :خصائص الديمقراطية التشاركية

تتفق جل التعريفات التي تم سردها في تعريف الديمقراطية التشاركية أن لها العديد من الخصائص، حيث إن الديمقراطية التشاركية تتبنى مفهوم المواطنة من الأسفل أي أنها تسعى لضمان مشاركة المواطنات والمواطنين في صناعة القرار، كما أنها طرحت في الأساس لتكون مكملة للديمقراطية التمثيلية " النيابية " وليست بديلا لها، بالإضافة الى أنها تتسم بالتفاعل المباشر والنشط بين المواطنين ونوابهم و بين المواطنين ومشكلاتهم، سعيا وراء إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والصعوبات المطروحة محليا[1]، وكما أن الديمقراطية التشاركية من بين أهم المداخل الفاعلة لتحقيق المشاركة المدنية المواطنية في مجال السياسات العمومية، وتعتبر المدخل الأساسي لضمان الانخراط الإيجابي للساكنة في تدبير الشأن العام، وعليه فقد تم تحديد الخصائص المحددة للديمقراطية التشاركية وهي تفعيل سياسة القرب (الفقرة الأولى)، وخلق الحيوية في الحياة السياسية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى :الديمقراطية التشاركية مدخل أساسي لتفعيل سياسة القرب

أتاحت التحولات الديمقراطية في موجاتها السابقة أو الحالية في أكثر من بلاد، رغم تعثرها أحيانا فرصة ثمينة للنخب السياسية والفكرية لاكتشاف وإعادة اكتشاف المجتمع المدني .وقد تم ذلك من خلال الاطلاع على ملامحه الجديدة وغير المسبوقة والتعرف على فاعلين جدد وفدوا إليه من مسالك ومسارات مختلفة أدو وظائف وأدوارا غير مألوفة منظمات جمعيات منتديات...)، كما أبانت التحولات عن إنهاء حالة الاحتكار للحقل السياسي، الأمر الذي مكن المجتمع المدني من لعب أدوار مهمة سياسيا، كانت مصدر إرباك للدولة وللأنظمة السياسية في آن واحد .

ومهما كان الاختلاف حول تقييم أداء المجتمع المدني في بلدان العالم وتباين وجهات النظر حول عقلانية المطالب المرفوعة والممارسات المستحدثة مع قيم الديمقراطية، فقد تمكن المجتمع المدني في كل ذلك من ابتكار أشكال مستحدثة من الاحتجاج والضغط والمشاركة في صناعة القرار السياسي إلى حد فرض خياراته في أكثر من حالة، لقد كشفت إدارة مرحلة الانتقال الديموقراطي عن نشأة علاقات جديدة بين الدولة والمجتمع المدني أعيد فيها رسم الفضاءات، كما أثارت جملة من القضايا المجتمعية والنظرية .

إن تطور السياسات العمومية المحلية والتحولات التي تعرفها خصوصا بالبلدان المتقدمة، أدى إلى ظهور ما يسمّى بالديمقراطية التشاركية، والتي يمكن تعريفها بأنها :شكل من أشكال التدبير المشترك للشأن العام بناء على تقوية مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار السياسي، وأظهرت التجارب محدودية نتائج البرامج التنموية الموجهة إلى الأفراد المستهدفين دون إشراكهم في

[1]– بوزيد سراغني، " المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية كآليتين لتحقيق التنمية " التجربة البرازيلية نموذجا"، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد الثامن، يناير، سنة 2016، ص.514 .

مسلسل صياغة القرار العمومي، مما يؤكد فشل نظرية " من الأعلى إلى الأسف " Top down في مجال السياسات العمومية، بمعنى أن الدولة تتواجد على هرم صياغة القرار العمومي وأن التنفيذ يتم عبر إشراك المواطن المستهدف أو جمعيات المجتمع المدني[1].

إن الديمقراطية التشاركية من خلال أليااتها تمكن المجتمع المدني من التدخل المباشر الى جانب السلطات العمومية في اعداد السياسات العمومية، وهذا المعطى أصبح يفرض نفسه أكثر من أي وقت مضى حيث تحاول الدول الديمقراطية نهج إدارة مواطنة من خلال منح الثقة للمواطنين في إشراكهم في اتخاذ القرارات وحل مشاكلهم القائمة، مع تقريب الخدمات إليهم، فالإدارة يجب أن تكون في خدمة المواطن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وليس العكس.[2]

وإسوة بغيره من التشريعات فقد أعطي المشرع المغربي أهمية كبيرة للديمقراطية التشاركية وكرس مبادئها في الميثاق الجماعي لسنة2003 ، ثم على مستوى الدستور الجديد للمملكة المغربية لسنة2011 ، ويعتبر الميثاق الجماعي لسنة 2003 أول قانون أشار إلى دور المجتمع المدني في المساهمة في التنمية، من خلال المادة 36 منه التي نصت على ضرورة وضع مخطط للتنمية المحلية من طرف الجماعات المحلية، تشرك فيه المجتمع المدني بشكل إجباري كفاعل محلي في إعداد المخططات، وفق منهج تشاركي بأخذ بعين الاعتبار على الخصوص مقاربة النوع الاجتماعي .

كما حددت المادة 36 المذكورة اختصاصات المجالس الجماعية الذاتية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي نصت على ما يلي " :يقرر المجلس الجماعي إبرام كل اتفاقية للتعاون أو الشراكة من أجل إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحدد شروط القيام بالأعمال التي تنجزها الجماعة بتعاون أو شراكة مع الإدارات العمومية والجماعات المحلية والهيئات العمومية أو الخاصة والفاعلين الاجتماعيين .

وقد نص الدستور المغربي لسنة 2011 على أدوار كبيرة للمجتمع المدني، من خلال ما تضمنه من مساهمة الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية في إطار الديمقراطية التشاركية في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها .

فقد وضع الدستور الإطار القانوني للتشاور العمومي من حيث القواعد والآليات والهيئات، حيث نصت الفقرة الثانية من الفصل 12 منه على أن " تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها، وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة، طبق شروط وكيفيات يحددها القانون ."

في حين نص الفصل 13 من الدستور على أن " السلطات العمومية " تعمل على إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها" ، بينما نص الفصل 139 على

---

[1]– "مصطفى المناصفي، " المجتمع المدني و الديمقراطية التشاركية، راجع الرابط الالكتروني https://www.hespress.com/ :المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية html 10099 تاريخ التصفح2026/01/28 .

[2]– منية بلمليح، " الاستراتيجية الجديدة لتدبير الشأن المحلي بالمغرب من المقاربة القطاعية الى المقاربة التشاركية" ، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 117-118، سنة 2014، ص 132 و.133 .

أن " مجالس الجهات والجماعات الترابية الأخرى " تضع آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها، وقد حددت القوانين التنظيمية للجهات والجماعات الترابية كيفية احداث هذه الهيئات[1].

وقد نص الفصل 33 من الدستور على أن السلطات العمومية تتخذ التدابير الملائمة لتحقيق ما يلي توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد فضلا عن ذلك، كما نص الفصل 136 من الدستور على أن " التنظيم الجهوي والترابي للمملكة يرتكز على مبادئ التدبير الحر، وعلى التعاون والتضامن، ويؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة .

الفقرة الثانية: خلق الحيوية في اتجاه السياسة

برزت الديمقراطية التشاركية لتتجاوز قصور ومحدودية الديمقراطية التمثيلية، في التفاعل والتجاوب مع المعطيات الاجتماعية الجديدة، خاصة بعد ظهور تنظيمات وفعاليات اجتماعية جديدة عرفت اتساعا وتزايدا مطردا (حركات نسائية وبيئية وحقوقية واجتماعية و تنموية...)، وكل هذه التكتلات لم تجد في الديمقراطية التمثيلية أي قناة للاتصال والتعبير عن حاجياتها ومطالبها لإيجاد الحلول الكفيلة، ولا منفذا لمواقع القرار السياسي، فالديمقراطية التشاركية ديمقراطية تفاعلية تقوم على الحوار والتواصل والمساءلة والتداول العمومي حول الاختيارات تعكس الوجه الإيجابي للتعامل مع المشاكل عن قرب، مع ضمان انخراط جميع الفعاليات في صنع السياسات العمومية، وتطوير التدبير المحلي والوطني وفتح قنوات الاتصال والتكامل بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية وتنمية الإرادة السياسية لدى المنتخبين وضمان الأمن الاجتماعي، والتربية على ثقافة التوافق، وهو ما يبني ديمقراطية مبنية على روح المواطنة والمنفعة العامة، مع توفير حق المعلومة والتدبير الجيد و المساهمة في اتخاذ القرار، والانتقال من البعد المحلي إلى البعد الوطني.

وتؤكد صفة(التشاركية) معنى التفاعل بين المواطنين ومدبري الشأن العام بشكل لا يقف عند حدود منح الصوت لمن يمثلهم على غرار ما يجري في الديمقراطية التمثيلية التي قد ينتهي دور المواطنين فيها لحظة التصويت في الانتخابات لتنقطع صلتهم بالمنتخبين في انتظار زمن انتخابي آخر. ورغم أن الديمقراطية التمثيلية تبقى واحدة من أرقى أشكال الديمقراطية فإن عيوب الممارسة بينت أنها تخلت عن مرتكزات الفلسفة التشاركية للديمقراطية التي لا تلغي حق المواطن في الاقتراح والمبادرة والالتماس والاعتراض، ولا تعتبر السياسة عملا تقنيا تقوم به نخبة تدعي أنها الأقدر على ذلك، ولا تبخس قيمة الرأي العام، ولا تصفه بالرأي الشعبي والعفوي، وغير المهيكل... بذلك فإن الديمقراطية التشاركية تعمل على توسيع القاعدة الاجتماعية للسلطة السياسية وللقرار

[1]- دليل مساطر احداث و تفعيل و اشتغال وتتبع هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بالجهة راجع الرابط الالكتروني : http://www.onel.cov.me/Publication/auide/Pagsaspx // تاريخ التصفح 25/01/2026.

العمومي، وتمكن المواطنين من المشاركة الفعلية والمؤسسة في كل ما يهم قضاياهم الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والسياسية والمساهمة في النقاش العمومي، وفي كل مراحل اتخاذ القرارات المترتبة عنه، وتقاسم المسؤوليات، والقيام بدور المراقبة البناءة[1].

إن محاولة خلق الحيوية في الحياة السياسية يندرج في إطار الطابع التطوري للديمقراطية، كما أشار الى ذلك " جون ديوي "فقد أشار إلى أن الديمقراطية ليست عدالة مطلقة بل اعتبر أن الكمال الديمقراطي هو ذلك المثل الأعلى والمنهج أو الأداة التي ستمكن العدالة من الانبعاث دون انقطاع، عبر سيرورة تصويب الاختلالات والقصور الذي قد يترتب عن العملية الديمقراطية، و لا يمكن أن يحدث هذا الانبعاث دون مشاركة واسعة ومتزايدة لعموم المواطنين والمجتمع المدني، باعتبارهم الأكثر ارتباطا بقضاياهم، والأكثر معرفة بها، والأحق بوجود حلول ملائمة لها[2] .

فالديمقراطية التشاركية يمكن أن تشكل ذلك النبراس الذي يعطي العلاج الملائم لأعطاب الديمقراطية التمثيلية، كما يمكن أن تشكل أداة لزرع الحيوية في ديمقراطيتنا، عبر توسيع المشاركة السياسية، وتقوية السلطة المضادة المتمثلة في المجتمع المدني وعموم المواطنين، من أجل قيام عدالة اجتماعية متنامية. وقد تجاوب الدستور المغربي 2011 مع هذا التوجه، حيث نص على أن الديمقراطية التشاركية سوف تسمح للمواطنين والمجتمع المدني بالمشاركة في تدبير ومراقبة وتقويم السياسات العمومية، عبر آلياتها المنصوص عليها في المتن الدستوري والتي تتمثل في الملتمسات في مجال التشريع (الفصل 14)، والعرائض المقدمة إلى السلطات العمومية (الفصل15) ، وكذا العرائض المحلية المقدمة من المواطنين والمجتمع المدني على حد سواء لمطالبة مجالس الجهات والجماعات الترابية بإشراكهم في بلورة السياسات العمومية (الفصل139)، ثم إحداث هيئات للتشاور العمومي طبقا للفصل 12 لدى مجالس الجهات والجماعات الترابية.

الفرع الثاني: أهداف الديمقراطية التشاركية

إن فكرة الديمقراطية التشاركية قد تبلورت في اطار الحكامة الجيدة، باعتبارها مقاربة منهجية تستهدف بالضرورة التآزر بين مختلف الفاعلين و تحقق الأهداف المشتركة و تثمن العامل البشري بإدماجه في جل المشاريع التنموية لبناء نسق الحكامة والتدبير المؤسس على برمجة تستجيب لحاجيات الساكنة المعنية، وعلى مشاركة نشيطة تشمل جميع مراحل المسلسل التنموي مع تدبير لا مركزي، كما تهدف إلى تكوين مساعدين تنمويين في مجالات تقنية وتدبير الموارد البشرية لتقوية كفاءات المنظمات غير الحكومية والجمعيات المحلية، فالديمقراطية التشاركية قد عملت في عمق خياراتها الاستراتيجية المحلية على تحقيق أعلى مستويات الشفافية والأخلاق من أجل تجاوز أزمة التدبير المحلي من جهة، ومن جهة ثانية الرفع من مستوى الحضور الإيجابي للمواطن في السياسات العمومية، وهنا فالمواطن إما يكون منتخبا، ذلك ما سيتم التطرق إليه من خلال فقرتين.

---

[1]- جمال بندحماني، " الديمقراطية التشاركية :شروط التنزيل" ، مقال منشور بجريدة هسبريس بتاريخ 03/01/2026 .

[2]- المختار شعالي الديمقراطية التشاركية ألية لتوسيع المشاركة السياسية" ، راجع الرابط الالكتروني :الية – التوسع – المشاركة السياسية 19388. html- تاريخ التصفح 2026/01/25.

الفقرة الأولى :المنتخب المحلي وأهداف الديمقراطية التشاركية

يعتبر التنظيم الجماعي المحور الأساسي الذي تعتمد عليه الإدارة، والإطار الأنسب للممارسة الديمقراطية، لأن الحرية لن تمارس بصفة ملموسة إلا على الصعيد الجماعي، كما أشار الى ذلك اليكس ديتوكفيل[1] ، فقد تزايدت اختصاصات المجالس الجماعية ورؤسائها بسبب الحصيلة التشريعية المكثفة، والتي حفزت المنتخب الجماعي وجعلته في مواجهة المشاكل المحلية أثناء مزاولته لمهامه الانتدابية، فالمنتخب هو ذلك المواطن الذي نال ثقة مجموعة من السكان في دائرته الانتخابية، حيث أن تمثيله داخل المجلس هو تعبير عن وجهات نظر السكان والدفاع عن مصالحهم، وهذا تشريف له كما هو تكليف، حيث إن حضوره داخل المجلس ليس غاية في ذاتها، بل للتعبير عن وجهات نظر السكان والدفاع عن مصالهم بشكل حر.

واختيار أعضاء المجالس الجماعية يختلف باختلاف الأنظمة السياسية للدول، وذلك نتيجة اختلاف تطورها الاقتصادي والاجتماعي، فبعض الدول تعتمد على أسلوب الانتخابات لكونه أسلوبا ديمقراطيا يسهم في المشاركة السياسية للناخبين، في حين أن العديد من الدول الأخرى تفضل أسلوب التعيين، الذي يمكن السلطات العمومية من انتقاء الكفاءات المؤهلة لتدبير قضايا السكان تدبيرا محليا وعقلانيا، في حين نجد صنف ثلاث من الدول تمزج بين أسلوبي الانتخاب والتعيين وتطبقه كلما توفرت شروطه الموضوعية [2].

ومعلوم أن مشاركة السكان طبقا لمبادئ الديمقراطية التشاركية تبقى في إطار الديمقراطيات التمثيلية وتشكل مكملا لها بحيث تكون مساهمتهم في بلورة أفكار عامة حول المشاريع التي تهم جماعتهم في تناغم مع إرادة منتخبيهم، فالديمقراطية التشاركية جاءت بمجموعة من الأهداف لتسهيل هذه العملية من بينها :

- تمكين السكان من المساهمة في صناعة القرار المحلي عبر إنشاء مكاتب للاتصال وذلك لتلقي اقتراحات السكان وتصوراتهم .
- اعتماد أسلوب الإقناع لاكتساب خبرة العمل الجماعي. [3]

إن من بين أساليب نجاح تدبير الشأن العام المحلي اعتماد أسلوب انفتاح بين المنتخبين المحليين على الساكنة الجماعية، والتواصل معهما، فالمنتخب النموذجي هو الذي يعتمد على الاتصال بالساكنة بشكل مباشر وبصفة منتظمة لطلب المشورة منهم فيما يخص الحلول المناسبة والواقعية والملائمة لبناء علاقة ثقة بين الساكنة ومجلسهم المنتخب، وبالتالي مساهمتهم في التنمية المحلية [4]

---

[1] – زكرياء أو ميمون، " الأداء السياسي والإداري للمنتخب الجماعي بالمغرب"، بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – أكدال الرباط – السنة الجامعية 2007-2008 ص 1.

[2] – إبراهيم السهول، مفهومي المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية دراسة تحليلية لدور الفاعل المدني في تحقيق التنمية المحلية، مرجع سابق، ص.110 .

[3] - Elizabeth et Jean-Philippe Garder « démocratie Participative et Communication territoriale, op. cit, p.49.

[4] جمال الدين الشاوي،" التدبير المحلي بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية" ، بحث لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي، السنة الجامعية 2011/2012، ص 53 .

ولمواجهة هذه التحديات والإكراهات فإن النخبة السياسية المحلية مطالبة بتجديد وعيها السياسي وخطابها وممارستها السياسية، بالإضافة إلى ضرورة خلق فضاء للتواصل السياسي الإيجابي بين جميع مكونات المجتمع .[1]

الفقرة الثانية: الديمقراطية التشاركية وعلاقتها بالناخب المحلي

إن المشروعية التي تعتمد عليها السلطة تستمدها من المواطنة، وتشكل قاعدة أساسية لها، هذا من وجهة نظر سياسية، أما من الناحية القانونية، فهي تعتبر وضعا قانونيا ينشأ بين الدولة والفرد تمنح بموجبه حقوق لهذا الأخير، وتفرض عليه واجبات[2].

.وهنا تلتقي بعض الأبحاث الماركسية المعاصرة مع الأبحاث الفيبيرية فيما يخص أهمية مساهمة المحكوم في استمرارية السلطة باستسلامه لها، ويفهم من هذا الاستسلام داخل ما سماه " ماكس فيبر بالمشروعية وما سماه كودولييه بالرضى[3] ."

فالديمقراطية التشاركية ليست هي القيام بالتصويت يوم الاقتراع، وتفويض الصلاحيات لمنتخب أو أكثر، لتحمل المسؤولية خلال خمس سنوات بل هي عمل متواصل للمواطن وحضور مستمر [4]، وعلى هذا الأساس يجب عدم إغفال مشروعية مشاركة المواطن بصفة مباشرة في الفعل العمومي والتي قد ينظر إليها أنها قد تعرقل السياسات العمومية، وذلك لأن التجارب أبانت أن إدخال جرعة ولو بسيطة أو محدودة من المشاركة في الفعل العمومي قد يحمل معها نتائج مختلفة .

وخلق أليات تشاركية على المستوى المحلي، من شأنه تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها :

- مساهمة الديمقراطية التشاركية في وضع حد لعدم المسؤولية التي تطبع عمل تصريف الشأن العام المحلي؛
- إنجاح رهانات الديمقراطية التشاركية المحلية سيسهم في الرفع من المشاركة السياسية؛
- ربط المواطنين بالقرار المحلي من خلال إشراكهم في مختلف مراحل إعداد السياسة العمومية من الإعداد مرورا بالإنجاز والتتبع وصولا للتقييم [5].

إن عملية وضع إطار نظري لمفهوم الديمقراطية التشاركية وربطه بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها خصوصا على الصعيد المحلي، لرفع اللبس عن مفهوم المشاركة المحلية والتي لا تشير إلى المشاركة فقط في العملية الانتخابية، بل تعني جميع الفرص الممنوحة لخدمة أهداف الديمقراطية التشاركية لمناقشة وتقرير تنفيذ أي سياسة عمومية محلية .

وخلاصة القول، فمفهوم الديمقراطية التشاركية يبقى نمط من أنماط الديمقراطية الذي يهدف إلى إشراك المواطنين بشكل مباشر وفعال في اتخاذ القرار العمومي وصناعة السياسة العامة،بدل الاكتفاء بالمشاركة عبر الانتخابات فقط كما هو الحال في الديمقراطية التمثيلية،كما أنها تضمن توسيع المشاركة الشعبية باشراك المواطنين في تدبير الشأن العام، وتعزيز دور المجتمع المدني.

---

[1] – حماني أقفلي " السلوك الإجتماعي والسياسي النخبة المحلية"، فيديرات، الرباط، الطبعة الأولى 2002 ص 356 .

[2]- Jules Duchestel et Raphael canet, «< la démocratie métropolitaines Montréal, Athéna éditions, 2004, op.cit p:31.

[3] رحمة بورقية" الدولة والسلطة والمجتمع، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1991، ص 10.

[4] - Laic Blondiaux, « le nouveau esprit de la démocratie » op, p.15.

[5] سعيد جعفري،" رجل "السلطة، مكتبة الرشاد، سطات، الطبعة الأولى 2014، ص 107 .